الأمم المتحدة

A/55/1013–S/2001/683

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 July 2001
Arabic
Original: English and French

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيطكم علما ببرنامج الاتحاد الأوروبي لمنع الصراعات العنيفة الذي نُشر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ١٠ من جدول الأعمال، ووثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيير سكوري
الممثل الدائم للسويد
لدى الأمم المتحدة

130701 130701 01-45312 (A)
0145312

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

برنامج الاتحاد الأوروبي لمنع الصراعات العنيفة

١ - يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية سياسية ومعنوية تقتضي العمل من أجل تفادي المعاناة البشرية وتدمير الموارد اللذين تُسببهما الصراعات العنيفة. ويشكل الاتحاد الأوروبي مثالا ناجحا لمنع الصراعات استنادا إلى القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة والتضامن والازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة. ونتيجة لعملية التوسيع، سوف تمتد هذه الجماعة القائمة على السلام والتقدم لتشمل عددا أكبر من الدول الأوروبية.

٢ - وتمشيا مع القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي، ستُعطَى الأولوية السياسية القصوى لتحسين فعالية واتساق أعماله الخارجية في مجال منع الصراعات، مما يؤدي كذلك إلى تعزيز قدرات المجتمع الدولي بشكل عام.

٣ - ويتطلب منع الصراعات نهجا تعاونيا لتسهيل إيجاد حلول سلمية للنزاعات، وهو يستلزم معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. ويشكل هذا الأمر عنصرا من العناصر الهامة لجميع جوانب العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي. وقد كانت عملية وضع سياسة الأمن والدفاع الأوروبية منذ بدايتها تهدف إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على العمل في المجال الحاسم لمنع الصراعات.

٤ - وتمشيا مع الدور الأساسي للأمم المتحدة في منع الصراعات، فإن الاتحاد الأوروبي سيباشر أعماله في هذا المجال وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. ونظرا لأن الأطراف المعنية تتولى أكبر قسط من المسؤولية عن منع النزاعات، فإن تقديم المساعدة من أجل بناء القدرات المحلية والاقليمية، وفقا لمبادئ الملكية المحلية، يعد أمرا ذا أهمية خاصة.

٥ - ومن خلال هذا البرنامج يؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه السياسي بمواصلة العمل لمنع الصراعات، باعتبار ذلك أحد الأهداف الرئيسية للعلاقات الخارجية للاتحاد. وهو مصمم على الاستمرار في تحسين قدرته على منع الصراعات العنيفة إلى جانب المشاركة في ثقافة عالمية تتعلق بالوقاية. وقد أُعرب عن الترحيب برسالة لجنة الاتحاد الأوروبي بشأن منع الصراعات، باعتبارها مساهمة كبيرة في قدرة الاتحاد على منع الصراعات.

٦ - وسيقوم الاتحاد الأوروبي بما يلي:

- تحديد أولويات سياسية واضحة للأعمال الوقائية،
- تحسين الاتساق على أصعدة نظام الإنذار المبكر والعمل وتحديد السياسات،
- تعزيز الوسائل التي يملكها للوقاية على المديين الطويل والقصير،
- بناء شراكات فعالة من أجل الوقاية.

أولا - الأولويات السياسية للأعمال الوقائية

٧ - ويعتمد النجاح في منع الصراعات على الاستعداد لاتخاذ إجراءات قبل أن تتدهور الأوضاع وينفجر العنف. وينبغي أن يبدأ وضع الخيارات السياسية بتحديد أولويات ووجهات واضحة، مع القيام باستعراض منتظم للمناطق التي يحتمل نشوب العنف فيها.

٨ - ومن أجل تحديد أوليات واضحة للأعمال الوقائية:

- سيقوم المجلس في بداية كل فترة رئاسة، وبصورة منتظمة باستعراض واسع النطاق للمواضيع التي يدور حولها صراع سياسي، ولا سيما خلال فترات المناقشات السنوية المتعلقة بالتوجيه، التي يتم إعدادها بمساعدة الممثل السامي، والهيئات ذات الصلة بالمجلس، ومنها اللجنة المختصة المعنية بالسياسة والأمن واللجنة الأوروبية، لتحديد المجالات والمناطق ذات الأولوية التي تتعلق بالأعمال الوقائية للاتحاد الأوروبي؛

- سيتبع المجلس استراتيجيات وقائية متناسقة وشاملة، باستخدام الوسائل المناسبة الموجودة ومع مراعاة الأعمال الجارية، بغية إبراز التحديات، وتحديد أهداف واضحة، وتخصيص موارد مناسبة وكفالة التعاون مع الشركاء الخارجيين؛

- سيقوم المجلس برصد تنفيذ الاستراتيجيات الوقائية، استنادا إلى مساهمات من الأمين العام/الممثل السامي واللجنة؛

- تدعى اللجنة إلى تنفيذ اقتراحها المتعلق بتعزيز عناصر منع الصراعات في ورقات الاستراتيجيات القطرية، على النحو المنصوص عليه في استنتاجات المجلس المتعلقة بالربط بين الغوث وإعادة التأهيل والتنمية، مثلا عن طريق إجراء تحليلات أكثر انتظاما لحالات النزاع المحتملة.

ثانيا - الإنذار المبكر والعمل والاتساق على صُعد السياسات

٩ - ينبغي للوقاية الناجحة أن تكون مبنية على معلومات وتحليلات دقيقة، وكذلك على خيارات واضحة للعمل في سبيل الوقاية على كل من المديين الطويل والقصير. وتتطلب هذه الوقاية تعاونا ميدانيا معززا. وينبغي كفالة الاتساق في الإنذار المبكر وإجراء التحليلات والتخطيط واتخاذ القرارات والتنفيذ والتقييم.

١٠ - ولكي يتحقق الاتساق في الإنذار المبكر والأعمال والسياسات:

- ستستمر لجنة الممثلين الدائمين في كفالة الاتساق بين مختلف مجالات السياسات لدى الاتحاد مع إيلاء عناية خاصة لمسألة الاتساق بين الأنشطة الوقائية؛

- وستواصل اللجنة المختصة المعنية بالسياسة والأمن تعزيز دورها في وضع سياسات لمنع الصراعات ورصد هذه السياسات في نطاق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وسياسة الأمن والدفاع الأوروبية، استنادا إلى المعلومات الواردة من الهيئات ذات الصلة، إلى جانب عرض المسائل على المجلس؛

- وينبغي للدول الأعضاء ورؤساء بعثاتها وللممثلين الخاصين للاتحاد الأوروبي وغيرهم من ممثلي اللجنة، بالإضافة إلى أمانة المجلس، بما فيها وحدة تخطيط السياسات والإنذار المبكر والأفراد العسكريين لدى الاتحاد الأوروبي، توفير معلومات منتظمة بشأن تطورات حالات النزاع المحتملة، وذلك بطرق تتضمن وضع واستخدام نماذج ونهج قياسية لتقديم تقارير عن الإنذار المبكر؛

- وسيكون هناك استخدام كامل للمعلومات الواردة من الأفراد الميدانيين التابعين للأمم المتحدة ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك

المعلومات الواردة من منظمات دولية أخرى ومن المجتمع المدني؛

- وتُشجَّع الدول الأعضاء على زيادة تبادل المعلومات مع اللجنة، عن طريق تبادل ورقات الاستراتيجيات القطرية ووثائق الاستراتيجية التابعة لكل دولة عضو، وكذلك عن طريق إنشاء نظام لتبادل المعلومات على المستوى الفني الذي تقوم اللجنة بإعداده؛

- ستُستخدَم استخداما كاملا المبادئ التوجيهية التي أقرها المجلس في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، والهادفة إلى تعزيز التنسيق التشغيلي في مجال المساعدة الخارجية، بين الجماعة، ممثَّلة في اللجنة، وبين الدول الأعضاء.

ثالثا – وسائل الوقاية لدى الاتحاد الأوروبي على المديين الطويل والقصير

١١ – يمتلك الاتحاد الأوروبي مجموعة واسعة النطاق من الوسائل لاتخاذ الإجراءات الوقائية الهيكلية على المدى الطويل وإجراءات الوقاية المباشرة على المدى القصير. وتشمل الوسائلُ المتبعة على المدى الطويل التعاونَ الإنمائي والتجارة ومراقبة الأسلحة وحقوق الإنسان والسياسات البيئية بالإضافة إلى الحوار السياسي. ويمتلك الاتحاد كذلك مجموعة واسعة النطاق من الوسائل الدبلوماسية والإنسانية للوقاية على المدى القصير. وكذلك ستساهم الهياكل والقدرات المتعلقة باحتواء الأزمات المدنية والعسكرية، والتي وُضعت في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، في تعزيز قدرة الاتحاد على منع الصراعات.

١٢ – وينبغي للاتحاد أن يستخدم هذه الوسائل بطريقة أكثر دقة وفعالية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات مثل الفقر وانعدام الحكم الرشيد وعدم احترام حقوق الإنسان والتنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة.

١٣ – ولتعزيز وسائل الاتحاد الأوروبي لمنع الصراعات على المديين الطويل والقصير:

- ستقوم جميع المؤسسات ذات الصلة التابعة للاتحاد بإدماج منع الصراعات في مجالات اختصاصها، في ضوء مراعاة التوصيات الواردة في رسالة اللجنة بشأن منع الصراعات؛

- تدعى اللجنة إلى تنفيذ توصياتها الرامية إلى كفالة زيادة تركيز سياساتها الإنمائية وغيرها من برامج التعاون على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات بصورة متكاملة في إطار هدف الحد من الفقر؛

- وسيُستخدم الحوار السياسي في الاتحاد بطريقة منتظمة ومحددة الأهداف لمعالجة الصراعات المحتملة والنهوض بمنع الصراعات؛

- تُدعى اللجنة، في ضوء مراعاة الاستنتاجات الصادرة عن المجلس في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن المساعدة والمراقبة الانتخابيين اللتين يقدمهما الاتحاد، إلى تنفيذ توصياتها المتعلقة بزيادة تحديد أهداف إجراءات دعم الديمقراطية، وبشأن العناية الخاصة التي حظيت بها العمليات الانتخابية، بما فيها مراقبو الانتخابات، وإقامة العدل، وتحسين خدمات الشرطة والتدريب في مجال حقوق الإنسان على نحو يشمل القطاع الأمني بأكمله، باعتبارها وسائل تُسهم في منع الصراعات؛

- وسيتم تعزيز قدرات الاتحاد، تمشيا مع الاحتياجات التي يتم تحديدها، عن طريق تطوير وسائل في مجالات مثل الخبرة في مجالات حقوق

الإنسان والديمقراطية وبعثات تقصي الحقائق ونزع السلاح وتسريح المحاربين وإعادة دمجهم وإزالة الألغام؛

- وسيدرس المجلس الكيفية التي يمكن بها استخدام وسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع انتشارها، بما في ذلك تدابير بناء الثقة والأمن، بطريقة أكثر انتظاما، لتحقيق الأغراض الوقائية، مما يشمل وسائل الإنذار المبكر وتهيئة الاستقرار بعد النزاعات، باعتبارها عناصر في الحوار السياسي، مع تفادي الازدواجية مع أنشطة المنظمات الإقليمية والدولية في نفس الوقت؛

- وسيدعم الاتحاد الأوروبي تصديق وتنفيذ الاتفاقات الهادفة إلى التصدي للمشكلة الناجمة عن الانتشار غير المنظم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكافة جوانبها، بما في ذلك برنامج عمل الأمم المتحدة المقترح؛

- وستعالج الدول الأعضاء واللجنة الاتجار غير المشروع بالسلع الأساسية العالية القيمة، بطرق تتضمن مواصلة العمل من أجل تحديد السبل الكفيلة بكسر الرابطة بين الماس غير المصقول والصراعات العنيفة، وأيضا من خلال دعم عملية كمبرلي؛

- وسيضع المجلس اقتراحات تتعلق بمواصلة تحسين أدواته الدبلوماسية، وذلك فيما يتعلق مثلا بالاستخدام الأنسب للممثلين الخاصين، مع الاستعانة لتحقيق هذا الغرض بمساهمات الأمين العام والممثل السامي؛

- وسيقوم المجلس، بمساعدة الأمين العام والممثل السامي، وأيضا بمساعدة اللجنة، بدراسة سبل استخدام قدرات احتواء الأزمات بطريقة أكثر فعالية، وذلك في مجالات اختصاص كل طرف لتحقيق الأغراض الوقائية؛

رابعا – التعاون والشراكات

١٤ – ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يبنيَ شراكات تضامنية مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، لمنع الصراعات، وأن يحافظَ على هذه الشراكات. وتدعو الحاجة إلى مزيد من التعاون على جميع المستويات، ابتداء بالإنذار المبكر والتحليل وانتهاء بالعمل والتقييم. وللتنسيق الميداني أهمية خاصة. وينبغي لعمل الاتحاد الأوروبي أن يستند إلى مبادئ القيمة المضافة ومقارنة الميزات.

١٥ – وسعيا لتعزيز التعاون وبناء شراكات فعالة:

- سيُضاعف الاتحاد الأوروبي تبادله للمعلومات وتعاونه العملي مع منظومة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، مع الاستخدام الأمثل للأعمال التي تمت حديثا في مجال تكثيف التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وبين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال منع الصراعات واحتواء الأزمات؛

- ووفقا للمبادئ التي تم الاتفاق عليها في فيرا ونيس، سيسهم تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي أيضا في مجال احتواء الأزمات، خاصة في غرب البلقان، في منع الصراعات؛

- وينبغي كذلك تعزيز تبادل المعلومات والحوار والتعاون العملي مع الجهات المهتمة بالشؤون الإنسانية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأكاديمية ذات الصلة؛

- وسيقوم الاتحاد والدول الأعضاء فيه، وفقا للمادة ١٩ من معاهدة الاتحاد الأوروبي، بتنسيق أعمالها الرامية إلى تشجيع منع الصراعات في المنظمات الدولية التي هي أعضاء فيها؛

- وينبغي وضع برامج تدريب مشتركة من أجل موظفي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع الاستفادة من استعداد اللجنة لتمويل مثل هذه البرامج؛

- وسيدعو الاتحاد الأوروبي المنظمات العاملة في مجال منع الصراعات في أوروبا إلى عقد اجتماع معنى بكيفية تعزيز القدرات الوقائية، من أجل الإسهام في الحوار المتعلق ببناء السلام، الذي بدأه الأمين العام للأمم المتحدة؛

- وينبغي للاتحاد كذلك أن يسهم في تعزيز القدرات الوقائية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية خارج أوروبا، وذلك بطرق تتضمن مثلا توصية اللجنة بتقديم الدعم للتكامل الإقليمي ودون الإقليمي، وعلى الأخص المنظمات التي تضطلع بولاية صريحة في مجال منع الصراعات؛

- وستوضع طرق لتعاون الاتحاد مع القطاع الخاص في مجال منع الصراعات، مع الاستناد على سبيل المثال إلى التقدم الذي تحققه الشراكة العالمية للأمم المتحدة، وإلى المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمن والتعاون المخصصة للشركات المتعددة الجنسية وكذلك مجموعة البلدان الديمقراطية الصناعية الرئيسية الثمانية.

خامسا – التنفيذ

١٦ – يتقاسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج. ويجب على الرئاسات المقبلة أن تشجع هذا التنفيذ، وأن تضع توصيات تتعلق بمواصلة تطويره. ومن المطلوب من اللجنة أن تنفذ التوصيات الواردة في رسالتها عن منع الصراعات، وذلك في نطاق اختصاصها. وأن تشجَّع الدول الأعضاء على وضع خطط عمل وطنية لتعزيز قدراتها على منع الصراعات.

١٧ – وينبغي أن تُقدم الرئاسة التقرير الأول عن التقدم في تنفيذ هذا البرنامج إلى المجلس الأوروبي في سِفِيّ.